

S&P Global Ratings

سياسة: إخطار المُصدر (بما في ذلك طلبات الاستئناف المقدمة من المُصدر)
التاريخ: 1 يناير/كانون الثاني 2019

بيان السياسة

وفقاً لما تقتضيه الأنظمة أو حيثما يكون ذلك ممكناً ومناسباً، ستقوم وكالة "إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية"، قبل نشر أي تصنيف ائتماني، بإطلاع المُصدر على المعلومات المهمة والاعتبارات الأساسية التي على أساسها سيتم تحديد التصنيف الائتماني ومنح المُصدر الفرصة لتوضيح الأخطاء الفعلية المحتملة التي قد تكون وكالة "إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية" استندت عليها عند اتخاذ قرار تحديد التصنيف الائتماني. ويتيح هذا الإخطار للمُصدر أيضاً تحديد وتنبية الوكالة بأي عملية إفصاح محتملة عن المعلومات المادية غير المعلنة أو السرية.

يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أي تغيير يقترحه المُصدر لتصحيح خطأ فعلي أو لمنع الإفصاح عن معلومات مادية غير علنية أو سرية قبل نشر التصنيف الائتماني. ويتم إجراء التغيير فقط في حال إقرار المحلل الرئيسي بأنه مبرر. تُناقش التساؤلات أو النقاط غير الواضحة التي يطرحها أي مُصدر مع المُصدر نفسه، ولكن من غير المحبذ عموماً أن يقوم المحلل الرئيسي بإجراء تغييرات لغير غرض تصحيح الأخطاء الفعلية أو تجنب الإفصاح المحتمل عن معلومات مادية غير علنية أو سرية. وفي حال قيام أي مُصدر باقتراح تغييرات تتعلق بالصياغة اللغوية أو النحوية، يجوز للمحلل الرئيسي أخذ هذه التعليقات بعين الاعتبار ولكن دون أن يكون ملزماً بإدخال أي تغييرات. في جميع الحالات، تواصل وكالة "إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية" رقابتها التحريرية على المواد التي تقوم بنشرها، بما في ذلك الوثائق الخاصة بالتصنيف الائتماني.

تتطبق هذه السياسة على التصنيفات الائتمانية التي تتم بموجب طلب، والتصنيفات الائتمانية التي تتم بدون طلب (في بعض الدول)، والتصنيفات الائتمانية السرية والخاصة، لكنها لا تتطبق على التصنيفات الائتمانية السرية لأغراض داخلية.

يجوز للمصدر مشاركة معلومات جديدة ذات صلة بقرار التصنيف بعد إخطاره بقرار التصنيف. ستحدد وكالة "إس أند بي جلوبال" للتصنيفات الائتمانية ما إذا كان للمعلومات الجديدة أي تأثير على قرار التصنيف. وسيتم عقد لجنة تصنيف جديدة إذا اقتضت الضرورة.

يجوز للمصدر استئناف قرار التصنيف وطلب مراجعة المعلومات الإضافية استناداً إما على المعلومات الجوهرية الجديدة التي أطلعَ وكالة "إس أند بي جلوبال" للتصنيفات الائتمانية" عليها أو إذا ما اعتقد بأن الوكالة قد أخطأت إلى حد كبير في تفسير معلومات هامة عند توصلها لقرار التصنيف.

تتظر وكالة "إس أند بي جلوبال" للتصنيفات الائتمانية" في طلبات استئناف قرارات التصنيف المقدمة من المصدرين بجدية وستقوم بقبول طلبات الاستئناف على النحو المناسب. ولا يعد تقديم طلب الاستئناف من حقوق المصدر، ويُتخذ قرار قبول طلب الاستئناف على أساس كل حالة على حدة. وقد يُوضع التصنيف الائتماني تحت توجّه مراقبة الائتمان (CreditWatch) خلال فترة الاستئناف. وسوف تتعامل الوكالة مع طلب الاستئناف بشكل جدي وستعمل على تقييم فحواه، ولكنها ستقوم برفض طلبات الاستئناف التي يتبين بأنها قد قدمت لغرض تأخير إصدار التصنيف الائتماني. وعموماً، يُعد قرار التصنيف الخاص بالاستئناف الصادر عن لجنة التصنيف نهائياً. وفي ولايات قضائية محددة، يجب على وكالة "إس أند بي جلوبال" للتصنيفات الائتمانية" في حال تم تغيير قرار التصنيف الأولي بعد تلقي طلب الاستئناف من جهة الإصدار، الكشف عن ذلك.

لا يجوز طلب الاستئناف في الحالات التالية: وضع التصنيف الائتماني تحت توجّه مراقبة الائتمان، وتثبيت التصنيفات الائتمانية، والتصنيفات الائتمانية التي تتم بدون طلب (باستثناء التصنيفات الائتمانية السيادية)، بالإضافة إلى الخدمات المساندة Ancillary Services، والخدمات الأخرى، ومنتجات رأي أخرى محددة والتي من المحتمل أن تساهم في أحد أنشطة التصنيف الائتماني (مثل عمليات التحليل المتقدمة Advanced Analytics، ورسم المخططات، وتأكيدات وكالات التصنيف (RACs)، وخدمات تقييم التصنيف (RES)، وتصنيفات الاسترداد Recovery Ratings، ما لم يعد

تصنيف الاسترداد جوهرياً بالنسبة لعملية تحديد التصنيف الائتماني). وكذلك لا تخضع عناصر أي تصنيف ائتماني أو التقييمات الداخلية التي لا تتوافق مع تعريف التصنيف الائتماني (مثل تقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة، أو التصنيف بدون دعم، أو درجات المخاطر Risk Scores) للاستئناف، حتى وإن تم نشرها للعموم. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز استئناف تغييرات النظرة المستقبلية الخاصة بالتصنيفات الائتمانية للأموال العامة الأمريكية.

قد تكون طلبات استئناف قرار التصنيف بمثابة شكوى إذا كان الطلب يتوافق بشكل أو بآخر مع تعريف الشكوى.